حديث بعث معاذ بن جبل إلى اليمن

« تخريج ودراسة »

د. ناصر بن محمد الهويمل

الأستاذ المساعد في قسم السنة وعلومها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وأزواجه وذريته وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله جل وعلا قد هيأ لسنة نبيه ﷺ من النقاد المحدثين في كل عصر يحفظونها ويميزون صحيحها من سقيمها.

وقد اشتهرت أحاديث في كتب الفقه وأصوله يكثر ترددها، ويستدل بها في أبواب بألفاظ تكون دلالتها بمفردها أوضح من عدة أحاديث غيرها، وهي تحتاج لبيان درجتها وحكمها وفق موازين نقاد أهل الحديث الذين بدورهم قد يختلفون في الحكم عليها ؛ لوقوف بعضهم على علل فاتت غيرهم، أو عكسه، أو أن يُريد أحدهم الحكم على الإسناد المجرد من قرائنه في حين يحكم غيره عليه أو على متن الحديث باعتبار قرائنه.

ومن هذه الأحاديث التي يكثر ذكرها في أبواب الاجتهاد والقياس: حديث بعث معاذ إلى اليمن في القضاء ؛ لذا اخترته ليكون مجال بحثي بعنوان:

"حديث بعث معاذ بن جبل إلى اليمن: تخريج ودراسة"

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١ - شهرة حديث: "بعث معاذ بن جبل إلى اليمن" في كتب الفقه والأصول وعلى الألسنة، واشتماله على أصول الأدلة الشرعية.

٢ - حاجته لتخريج ودراسة إسنادية وحكم عليه وفق قواعد المحدثين.

٣ - تناثر كلام النقاد والأئمة عليه مما يدعوا إلى جمع أقوالهم والموازنة بينها في بحث مفرد.

أهداف البحث:

١ - تخريج حديث: "بعث معاذ بن جبل إلى اليمن" من مصادر السنة.

٢ - دراسة إسناده ومعرفة أحوال رواته.

٣ - معرفة اختلاف الأئمة والنقاد في الحكم عليه.

خطة البحث:

يشتمل البحث على: مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، والفهارس اللازمة:

المقدمة: وتشمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، وخطة البحث.

المبحث الأول: تخريج الحديث وبيان اختلاف الرواة فيه

المبحث الثاني: دراسة رواة الاختلاف:

المبحث الثالث: النظر في الاختلاف، ويشتمل على مطلبين:
المطلب الأول: كلام الأئمة الذين أعلوه وضعفوه:
المطلب الثاني : كلام الأئمة الذين صححوه واحتجوا به:

المبحث الرابع: دراسة إسناد أبي داود المرسل والموصول، في أربعة مطالب:

المطلب الأول: دراسة إسناد أبي داود المرسل:

المطلب الثاني: دراسة إسناد أبي داود الموصول:

المطلب الثالث: الحكم على إسنادي أبي داود:

المطلب الرابع: متابعاته وشواهده:

وخاتمة فيها أهم نتائج البحث.

والفهارس اللازمة.

منهج البحث:

أولاً: أخرج الأحاديث النبوية تخريجاً علمياً من مصادره.

ثانياً: دراسة الإسناد أسلك الآتي:

١ - أذكر من ترجمة الراوي ما يميّزه من اسم ولقب وكنية ونحوها.

٢- إذا كان الراوي متفقاً عليه تعديلاً أو تجريحاً فأذكر نتيجة حاله، توثيقاً أو تضعيفاً، مع العناية بذكر الأوصاف التي يتم بها التفاضل بين أصحاب الراوي المختلف عليه، ومنزلتهم في رواية حديثه.

٣- وإذا كان الراوي مختلفاً في حاله فأعرض من أقوال أهل العلم ما يتضح به حال الراوي، ثم أختم بما يترجح لديّ مع التعليل، إلا إذا كان من الرواة الذين شُهر الخلاف فيهم واستقر على حال مخصوص، فإني أجمل ذكر أقوال النقاد فيهم، وأذكر الراجح منها بحجته.

٤ - إذا تكرر الراوي خلال الدراسة، فأذكر خلاصة حاله، ثم أحيل على الموطن الذي تقدمت ترجمته فيه.

ثالثاً: الحكم على الأحاديث:

بعد دراسة أوجه الاختلاف أذكر الحكم على الحديث من وجهه الراجح.

لفظ حديث أبي داود:

قال الإمام أبو داود: "حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: "كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ ؟ قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللهِ ؟ قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا فِي كِتَابِ اللهِ ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا آلُو، فَضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللهِ.

وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَذَكَرَ مَعْنَاهُ".

المبحـــــث الأول
تخريج الحديث وبيان اختلاف الرواة فيه على شعبة وصلاً بذكر معاذ بن جبل فيه وإرسالاً بإسقاط معاذ من سنده

?لوجه ?لأ??: رواه موصلاً عن شعبة قال: **حَدَّثَنِي أَبُو عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:**

١- **يحيى بن سعيد القطان:**

أخرجه أبو داود (الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء (٤/ ١٩ رقم ٣٥٩٣)، ومن طريقه البيهقي (١٠/ ١١٤).

٢- **محمد بن جعفر غُنْدَر:**

أخرجه الترمذي " كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي (٣/ ٦١٦/ ١٣٢٧)، وأحمد (٥/ ٢٣٦، ٢٤٢) من طريقه بنحوه وزيادة في أثنائه.

وقال الترمذي: "هذا حديثٌ لَا نَعْرِفُهُ إلَّا من هذا الوَجْه، وليْسَ إسْنَادُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِل".

٣- **عبد الرحمن بن مهدي:**

أخرجه الترمذي " كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي (٣/ ٦١٦/ ١٣٢٧) من طريقه بنحوه وزيادة في أثنائه.

٤- **عفان بن مسلم الصفار:**

أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٦، ٢٤٢)، والخطيب في الفقيه والمتفقّه

(١/ ٢٥٢) من طريقه بنحوه وزيادة في أثنائه.

٥- وكيع بن الجراح:

أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٣٥٨) عنه بنحوه وزيادة في أثنائه.

٦- الطيالسي (٥٦٠) ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرى (٤١٠/ ١٩٥)، وفي سننه الصغرى (٤/ ١٣٠)، والخطيب في الفقيه والمتفقّه (١/ ٤٧٠ رقم ٥١١) بنحوه وزيادة في أثنائه. والطيالسي رواه عن شعبة مرسلاً، وقال: "وقال مرة عن معاذ" يعني أن شعبة رواه بالوجهين.

٧- يزيد بن هارون:

أخرجه ابن سعد (٣/ ٣٧٤، ٥٨٤) عنه بنحوه.

٨- أبو الوليد الطيالسي:

أخرجه ابن سعد (٣/ ٥٨٤)، والمزّي في تهذيب الكمال (٥/ ٢٦٧)، من طريقه بنحوه.

٩- يحيى بن حماد الشيباني أبو بكر:

أخرجه الدارمي (١٦٨) عنه بنحوه.

١٠- سليمان بن حَرْب:

أخرجه عبد بن حميد (١٢٤)، والطبراني (٢٠/ ١٧٠)، والعقيلي (١/ ٢١٥) من طريقه بنحوه وزيادة في أثنائه.

١١- عَمْرو بْن مرزوق:

أخرجه الوكيعي (أخبار القضاة ١ / ٩٨) من طريقه بنحوه.

١٢- علي بن الجعد:

أخرجه الوكيعي (أخبار القضاة ١ / ٩٨) من طريقه بنحوه.

١٣- عُثْمان بن عمر:

أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٤٦) من طريقه بنحوه وزيادة في أثنائه.

١٤- عَاصِمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ:

أخرجه الوكيعي (أخبار القضاة ١ / ٩٨)، والطحاوي (شرح مشكل الآثار ٣٥٨٣) من طريقه بنحوه.

١٥- أَسَدُ بْنُ مُوسَى:

أخرجه الطحاوي (شرح مشكل الآثار ٣٥٨٢) من طريقه بنحوه.

١٦- عبد الله بن المبارك:

أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقّه (١/ ٢٧٠) من طريقه بنحوه.

?لوجه ?لثاني: رواه عن شُعْبَة بن الحجَّاج قال: عَنْ أَبِي عَوْنٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مرسلاً:

١- حفص بن عمر الحَوْضي أبو عمر:

أخرجه أبو داود ((الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء (٤/ ١٩ رقم ٣٥٩٣) عنه بنحوه وزيادة في أثنائه.

٢- علي بنُ الجَعْد:

أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٤٤) من

طريقه بنحوه وزيادة في أثنائه.

٣- الطيالسي (٥٦٠)، ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرى (٤١٠/ ١٩٥)، وفي سننه الصغرى (٤/ ١٣٠) بنحوه وزيادة في أثنائه. وقال الطيالسي:"وقال مرة عن معاذ" يعني أن شعبة رواه بالوجهين.

٤- وكيع بن الجراح:

أخرجه الترمذي " كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي (٣/ ٦١٦/ ١٣٢٧)، وأحمد بن حنبل (حديث ٢٢٤١١)، وابن أبي شيبة (٤/ ٥٤٤، و٦/ ١٣) عنه بلفظه.

٥- يزيد بن هارون:

أخرجه العقيلي (١ / ٢١٥) من طريقه بنحوه.

٦- عمرو بن مرزوق:

أخرجه البيهقي (المدخل إلى السنن الكبرى ٢٥٦) من طريقه بنحوه.

المبحث الثاني
دراسة رواة الاختلاف

١- حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة الحَوْضي أبو عمر:

ثقة ثبت: قال أحمد: ثبت ثبت متقن لا يؤخذ عليه حرف واحد. وقال الذهبي: ثبت حجة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. وأخرج له البخاري وأبو داود والنسائي.

انظر:" تهذيب الكمال" (٧/ ٢٦)، و " الكاشف" (١/ ٣٤١)، و " تهذيب التهذيب" (٢/ ٣٤٩)، و " تقريب التهذيب" (ص/ ١٧٢)

٢- سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي أبو أيوب البصري الواشِحِي:

ثقة إمام حافظ: قال ابن سعد:" كان ثقة كثير الحديث "، وقال عنه أبو حاتم:" إمام من الأئمة كان لا يدلس "، قال أبو حاتم أيصا: كان سليمان بن حرب قَلَّ من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ، فاعلم أنه ثقة. وقال النسائي:" ثقة مأمون "، وقال ابن حجر: " ثقة، إمام، حافظ ".

ومات سنة أربع وعشرين ومائتين (ع)

الطبقات الكبرى ٧/ ٢١٩، الجرح والتعديل ٤/ ١٠٨ ت ٤٨١، تهذيب الكمال ١١/ ٣٨٤ ت ٢٥٠٢، الكاشف١/ ٣١٢، تقريب التهذيب ص ٤٠٦ ت ٢٥٦٠

٣- سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري:

ثقة حافظ: وكان واسع الحفظ جداً، قال ابن المديني: ما رأيت أحفظ

من أبي داود الطيالسي. وقال الفلاس: ما رأيت في المحدثين أحفظ من أبي داود، سمعته يقول: أسرد ثلاثين ألف حديثٍ، ولا فخر".

وقد ذكر غيـر واحد من الأئمة أنه غلط في أحاديث، ولكنها مغمورة في سعة حفظه، فقد سئل عنه أحمد فقال: ثقة صدوق، فقيل: إنه يخطئ ؟ فقال: يحتمل لـــه. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وربما غلط.

قال ابن عدي: كان في أيامه أحفظ من بالبصرة، مقدماً على أقرانه لحفظه ومعرفته... ولـــه أحاديث يرفعها، وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها، يرفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت.

وقال الخطيب: كان أبو داود يحدث من حفظه، والحفظ خوان، فكان يغلط، مع أن غلطه يسير في جنب ما روى على الصحة والسلامة. وقال الذهبي: وقد أخطأ في عدة أحاديث، لكونه كان يتكل على حفظه ولا يروي من أصله.

وقال ابن حجر: "ثقة حافظ، غلط في أحاديث ". وأخرج له: البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة ومات سنة ٢٠٤

انظر: الكامل ٣/ ٢٧٨، تاريخ بغداد ٩/ ٢٤، تهذيب الكمال ١١/ ٤٠١، سير النبلاء ٩/ ٣٨٣،، الكاشف ١/ ٣١٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٠، التقريب ٢٥٥٠

٤- عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسين القرشي:

قال ابن سعد:" كان ثقة، وليس بمعروف بالحديث، ويكثر الخطأ فيما

حدث به".

وقال يحيى بن معين:" ليس بثقة "، وقال:" ليس بشيء "، وقال:" ضعيف".

وقال الإمام أحمد:" صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصح حديثه ".

وقال أبو حاتم:" صدوق "، وقال العجلي:" كان ثقة في الحديث "، وقال الذهبي:" ثقة مكثر "، وقال ابن حجر:" صدوق، ربما وهم ".

وقد تعقب أحمد بن حنبل تضعيف يحيى بن معين له وهو عصريه، فقال المروذي:((قلت لأحمد: إن ابن معين قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف. قال: ((ما أعلم في عاصم بن علي إلا خيراً، كان حديثه صحيحاً، حديث شعبة، والمسعودي ما كان أصحَّها)) (سؤالات المروذي٢٢٧).

وقد وثقه ابن سعد والذهبي والعجلي، والراجح في أمره أنه صدوق، لما له من أحاديث أنكرت عليه، قال ابن عدي بعد أن ذكر له أحاديث وهم فيها: "فلم أر بحديثه بأساً فيما ذكرت ".

[خ ت ق].

ومات سنة إحدى وعشرين ومائتين

انظر: الطبقات الكبرى ٣١٦/٧، الجرح والتعديل ٣٤٨/٦، الكامل ٢٣٤/٥، ترتيب معرفة الثقات ٩/٢ ت ٨١٣، تهذيب الكمال ٥٠٨/١٣ ت ٣٠١٦، الكاشف ٤٦/٢ ت ٢٥٣٢، تقريب التهذيب ص ٤٧٢ ت ٣٠٨٤

٥- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري اللؤلؤي أبو سعيد العنبري، وقيل: الأزدي مولاهم:

ثقة، ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث.

قال ابن المديني: "ما رأيت أعلم منه".

أخرج له الجماعة، وتوفي سنة: (١٩٨) هـ.

انظر: طبقات ابن سعد: (٧/ ٢٩٧)، التاريخ الكبير: (٥/ ٣٥٤)، تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٤٠)، تهذيب الكمال: (١٧/ ٤٣٠)، سير أعلام النبلاء: (٩/ ١٩٢)، تهذيب التهذيب: (٦/ ٢٧٩)، التقريب: (ص ٢٥١).

٦- عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي:

ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد. قال الإمام أحمد: "لم يكن في زمانه أطلب للعلم منه، جَمَع أمراً عظيماً، ما كان أحد أقل سقطاً منه، كان رجلاً صاحب حديث حافظ، وكان يحدّث من كتاب".

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جُمعت فيه خصال الخير"

وأخرج له الجماعة، ومات سنة إحدى وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون.

انظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٣٧٢، التاريخ الكبير ٥/ ترجمة ٦٧٩، الجرح والتعديل٥/ ١٧٩، تاريخ بغداد١٠/ ١٥٢، تهذيب الكمال١٦/ ٥، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٣٦، الكاشف١/ ٥٩١، تهذيب التهذيب٥/ ٣٣٤، تقريب التهذيب ١/ ٣٢٠.

٧- عُثْمان بنُ عمر فارس العبدي البصري:

ثقة: وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: صدوق، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه. وقال الذهبي: يحيى بن سعيد كثير التعنت في الرجال، وإلا فعثمان بن عمر ثقة، مافيه مَغْمَز. وقال ابن حجر: "يحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال، لاسيما من كان من أقرانه، وقد احتج به الجماعة"

وقال ابن حجر: ثقة.

وأخرج له الجماعة، وتوفي سنة مائتين وتسعة.

انظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٢٩٦، والجرح والتعديل ٦/ ١٥٩، والثقات ٨/ ٤٥١، وتهذيب الكمال ١٩/ ٤٦١، وسير الأعلام ٩/ ٥٥٧، الكاشف ٢/ ٢٢٢، والهدي ص٤٤٥، **التقريب ٤٥٠٤**

٨- عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار:

ثقة ثبت: قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه وربما وهم.

ومات سنة عشرين ومئتين، وروى له الجماعة.

انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٢٧٧)، الكاشف (٢/ ٢٧)، تهذيب التهيب (٤/ ١٤١)، التقريب (٢/ ٣٩٣).

٩- علي بنُ الجَعْد بن عبيد الجوهري أبو الحسن البغدادي:

ثقة ثبت: قال يحيى بن معين:" ثقة "، وقال أبو زرعة ": كان صدوقاً في الحديث "،وقال أبو حاتم:" كان متقناً، صدوقاً "، وقال النسائي:" صدوق "،وقال ابن حجر:" ثقة، ثبت، رمي بالتشيع "، وأخرج له (خ د) ومات سنة ثلاثين ومائتين

انظر: الجرح والتعديل ٦/ ١٧٨ ت ٩٧٤، تاريخ بغداد ١١/ ٣٦٢، تهذيب الكمال ٢٠ / ٣٤١ ت ٤٠٣٤، الكاشف٢/ ٢٤٤، تقريب التهذيب

ص ٦٩١ ت ٤٧٣٢

١٠- عَمْرو بْن مرزوق الباهلي مولاهم أبو عثمان البصري:

ثقة له أوهام: قال يحيى بن معين:" ثقة، مأمون، صاحب غزو، وقرآن وفضل ".

وقال ابن سعد:" ثقة، كثير الحديث ".

وقال الإمام أحمد: " ثقة، مأمون، فتشنا عما قيل فيه فلم نجد له أصلاً "، وقال أبو حاتم:" كان ثقة من العباد ولم نجد أحداً من أصحاب شعبة كتبنا عنه كان أحسن حديثا منه "، وقال ابن حجر:" ثقة، فاضل، له أوهام "، وأخرج له (خ د)، ومات سنة ثلاث وعشرين ومائتين

انظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٠٥، الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٣ ت ١٤٥٦، تهذيب الكمال ٢٢/ ٢٢٤ ت ٤٤٤٦، تقريب التهذيب ص ٧٤٥ ت ٥١٤٥.

١١- محمد بن جعفر الهذلي مولاهم أبو عبد الله البصري المعروف بـ" غُنْدَر " وكان ربيب شعبة:

ثقة صحيح الكتاب، وهو من أثبت الناس في شعبة حيث جالسه عشرين سنة.

وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان من خيار عباد الله ومن أصحهم كتاباً على غفلة فيه ".

وروى له الجماعة ومات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة.

انظر: " الطبقات الكبرى ٧ / ٢٩٦ "، التاريخ الكبير: ١ / ٥٧ / رقم: ١١٩، " ترتيب معرفة الثقات: ٢ / ٢٣٤ / رقم: ١٥٨٢ "،الجرح والتعديل: ٧ / ٢٢١ / رقم: ١٢٢٣، " الثقات: ٩ / ٥٠ / رقم: ١٥١٢٧،

شرح علل الترمذي لابن رجب٢/ ٥٦٧، " تهذيب الكمال: ٢٥ / ٥ / رقم: ٥١٢٠ "، الكاشف: ٢ / ١٦٢ / رقم: ٤٧٧١ "، ميزان الاعتدال: ٦ / ٩٣ / رقم: ٧٣٣٠ "، تهذيب التهذيب: ٩ / ٨٤ / رقم: ١٢٩، " التقريب ": (رقم: ٥٧٨٧).

١٢- هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم أبو الوليد الطيالسي البصري:

ثقة ثبت: قال الإمام أحمد:" متقن "، وقال العجلي:" ثقة، ثبت في الحديث"، وقال أبو حاتم:" فقيه، عاقل، ثقة، حافظ "، وقال ابن حجر:" ثقة، ثبت "، وأخرج له (ع)، ومات سنة سبع وعشرين ومائتين.

انظر: الجرح والتعديل ٩/ ٦٥ ت ٢٥٣، ترتيب معرفة الثقات ٢/ ٣٣٠ ت ١٩٠٤، تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٢٦ ت ٦٥٨٤، تقريب التهذيب ص ١٠٢٢ ت ٧٣٥١

١٣- وكيع بن الجراح بن مَلِيح الرُّؤاسي أبو سفيان الكوفي:

ثقة حافظ: قال حماد بن زيد: "لو شئت قلت: هذا أرجح من سفيان".

وأثنى عليه أحمد بن حنبل كثيراً. وقال ابن معين: "كيع عندنا ثبت"، وفي موضع آخر: "ما رأيت أحفظ منه". وكلام الأئمة في الثناء عليه علماً وعملاً كثير. وقال ابن حجر: "ثقة حافظ عابد".

وأخرج له (ع)، ومات سنة ست وتسعين ومائة

انظر: الجرح والتعديل ١/ ٢١٩، الثقات لابن حبان ٧/ ٥٦٢، تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٦٢-٤٨٤، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٤٠-١٦٨-،

تذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٦، الكاشف ٢/ ٣٥٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٧٨-٨٢، تقريب التهذيب (ص ١٠٣٧)

١٤- يحيى بن حماد بن أبي زياد الشيباني مولاهم أبو بكر ويقال أبو محمد البصري ختن أبي عوانة:

ثقة عابد: وأخرج له "خ م خد ت س ق"، ومات سنة (٢١٥هـ)

انظر: التاريخ الكبير ٨/ ٢٦٧، والتاريخ الأوسط ٢/ ٢٣٦، والجرح والتعديل ٩/ ١٣٧-١٣٨، الكاشف٣/ ٢٢٣، والتهذيب ١١/ ١٩٩-٢٠٠، والتقريب ص٥٨٩

١٥- يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ أبو سعيد القطان التميمي البصري الأحول:

ثقة متقن حافظ إمام قدوة:

أجمع الأئمة على حفظه وإتقانه، فقد وثقه: ابن مهدي، وابن المديني، وأحمد، وابن معين، وأبوحاتم، والنسائي، وسائر الأئمة. قال ابن المديني، وإبراهيم التيمي: "ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان "، وهو أثبت الناس في سفيان الثوري، وكان لا يحدث إلا عن ثقة، قال ابن حجر:" ثقة متقن حافظ إمام قدوة "، وأخرج له الجماعة، ومات سنة ١٩٨ هـ.

انظر: العلل ومعرفة الرجال (١١٨١) (٢٩٩٢)، الجرح والتعديل (١/ ٢٣٢)، شرح العلل لابن رجب (١/ ١٩٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٥٧)، التقريب (٧٥٥٧).

١٦- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي:

متقن عابد. قال الإمام أحمد: حافظ متقن. وقال ابن المديني: ما رأيت أحفظ منه. وقال العجلي: ثبت متعبد حسن الصلاة جداً يصلى الضحى ست عشرة ركعة.

وقال ابن حجر: ثقة متقن عابد.

وأخرج له الجماعة، ومات سنة (٢٠٦هـ)

انظر: " تهذيب الكمال" (٣٢/ ٢٦١)، و" الكاشف" (٢/ ٣٩١)، و" تهذيب التهذيب" (١١/ ٣٢١)، و" تقريب التهذيب" (ص/ ٦٠٦)

المبحث الثالث

النظر في الاختلاف، ويشتمل على مطلبين

الظاهر صحة وثبوت الوجهين عن شعبة وأنه حدَّث به على الوجهين (الوصل والإرسال) ؛ لأن رواة الوجهين كلهم ثقات، والرواة عنه حدثوا به كما سمعوا منه، بل إن بعضهم حدَّث به على الوجهين كذلك.

ويؤكده تصريح أبي داود الطيالسي - وهو ثقة حافظ - فقال: "أكثر ما كان يحدثنا شعبة: عن أصحاب معاذ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم " العلل للدارقطني (٦/ ٨٩).

وهذا يدل على أن الاختلاف ممن فوق شعبة، وهو: الحارث بن عمرو.

واختلف الأئمة في الحكم عليه فمنهم من أعله ومنهم من قواه:

?لمطلب? لأ??

كـ لا ?? لأ ئمة ?لذ ين? علو? ?ضعفو?

١- قال الطيالسي: "وأكثر ما كان يحدّثنا - يعني شعبة - عن أصحاب معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " يعني مرسلاً. العلل للدارقطني (٦/ ٨٩).

٢- قال الإمام البخاري: الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ، وعنه أبو عون لا يصح ولا يعرف إلا بهذا مرسل ". التاريخ الكبير" (٢/ ٢٧٧).

٣- قال الترمذي: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل". (ص ٣٢١-٣٢٢ حديث ١٣٢٧).

٤- قال الدارقطني: "يرويه شعبة، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو، عن أصحاب معاذ، عن معاذ. حدّث به كذلك عن شعبة يزيد بن هارون ويحيى القطّان ووكيع وعفّان وعاصم بن عليّ وغندر. وأرسله عبد الرحمن بن مهدي وأبو الوليد والرصاصي وعلي بن الجعد وعمرو بن مرزوق. وقال أبو داود عن شعبة، قال مرّة: عن معاذ، وأكثر ما كان يحدّثنا عن أصحاب معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وروي عن أبي مسعر، عن أبي عون مرسلاً، والمرسل أصحّ" في العلل (٦/ ٨٩).

٥- قال ابن حزم: "هذا حديث ساقط لم يروه أحد من غير هذا الطريق، وأول سقوطه أنه عن قوم مجهولين لم يسموا فلا حجة فيمن لا يعرف من هو وفيه الحارث بن عمر وهو مجهول لا يعرف من هو، ولم يأت هذا الحديث قط من غير طريقه". " الإحكام" (٧/ ٤١٧)

٦- قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته". العلل المتناهية (٢/ ٢٧٣)

٧- قال ابن طاهر: "اعلم أنني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل فلم أجد له غير طريقين: أحدهما طريق شعبة، والأخرى عن محمد بن جابر عن أشعث بن أبي الشعثاء عن رجل من ثقيف عن معاذ وكلاهما لا يصح ". في

تصنيف له مفرد في الكلام على هذا الحديث كما في " التلخيص الحبير" (٤/ ١٨٣).

٨- قال عبد الحق الإشبيلي: "لا يُسند، ولا يوجد من وجه صحيح". التلخيص الحبير (٤/ ٢٠١).

٩- قال ابن القطان الفاسي الذي أقر عبدالحق، ثم قال: "كذا قال من غير مزيد، ولم يبين حال الحارث بن عمرو هذا، ولا تقدم له ذكر عنده، والحارث المذكور هو ابن أخي المغيرة بن شعبة، ولا تعرف له حال، ولا يدرى روى عنه غير أبي عون محمد بن عبيدالله الثقفيط (بيان الوهم والإيهام: ٢/ ٦٨) رقم ٧٣٦

١٠- قال: "تفرّد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن الحارث بن عمرو الثقفي بن أخي المغيرة، وما روى عن الحارث غير أبي عون، فهو مجهول".ومع هذا فقد قوّاه بعض الأئم". الذهبي في الميزان (١/ ٤٣٩)

?لمطلب?لثاني
كـ لا ??لأئمة ?لذين صححو? ??حتجو? به

١- واحتج به الإمام الشافعي فقال: "ومعنى الاجتهاد من الحاكم إنما يكون بعد أن لا يكون فيما يريد القضاء فيه كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه، فأما وشيء من ذلك موجود فلا، فإن قيل فمن أين قلت هذا وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ظاهره الاجتهاد قيل له أقرب ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل... وساق الحديث.. وقال: فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الاجتهاد بعد أن لا يكون كتاب الله ولا سنة

رسوله " " الأم" (٦/ ٢٠٠).

٢- قال الخطيب البغدادي ـ بعد أن ساق طرقه ـ: "فإن اعترض المخالفُ بأن قال: لا يصح هذا الخبر، لأنه يروى عن أناسٍ من أهل حمص لم يسموا فهم مجاهيل، فالجواب: أن قول الحارث بن عمرو عن أناسٍ من أهل حمص من أصحاب معاذ، يدل على شهرة الحديث، وكثرة رواته، وقد عرف فضل معاذ وزهده، والظاهر من حال أصحابه الدين والثقة والزهد والصلاح، وقد قيل: إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ، وهذا إسناد متصل، ورجاله معروفون بالثقة، على أن أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا وصية لوارث» ، وقوله في البحر: هو الطهور ماؤه الحل ميتته ، وقوله: إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادا البيع ، وقوله: الدية على العاقلة ، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد ، لكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم". الفقيه والمتفقّه (١/ ٤٧٢)

والحديث الذي أشار إليه في إسناده: محمد بن سعيد بن حسّان المصلوب، قال عنه ابن حجر: "كذّبوه، وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة وصلبه" التقريب (ص٤٨٠)

٣- قال أبو بكر العربي: "إِنْ قِيلَ: هَذَا لَا يَصِحُّ. قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ " شَرْحِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ " وَكِتَابِ " نَوَاهِي الدَّوَاهِي " صِحَّتَهُ، وَأَخَذَ الْخُلَفَاءُ كُلُّهُمْ بِذَلِكَ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ لِلْأَنْصَارِ: إنَّ اللَّهَ

جَعَلَكُمْ الْمُفْلِحِينَ، وَسَمَّانَا الصَّادِقِينَ ؛ فَقَالَ: { لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ } إلَى قَوْله تَعَالَى: { أُولَئِكَ هُمْ الصَّادِقُونَ }. ثُمَّ قَالَ: { وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ } إلَى قَوْلِهِ: { فَأُولَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ }. وَقَدْ أَمَرَكُمْ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ تَكُونُوا مَعَنَا حَيْثُ كُنَّا، فَقَالَ: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ }.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أُوصِيكُمْ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا }. وَلَوْ كَانَ لَكُمْ مِنْ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا أَوْصَى بِكُمْ ". وَقَالَ لَهُ عُمَرُ حِينَ ارْتَدَّ مَانِعُوا الزَّكَاةِ: خُذْ مِنْهُمْ الصَّلَاةَ وَدَعْ الزَّكَاةَ. فَقَالَ: لَا أَفْعَلُ ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ وَالصَّلَاةَ حَقُّ الْبَدَنِ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: نَرْضَى لِدُنْيَانَا مَنْ رَضِيَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِدِينِنَا. وَجَاءَتْ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إلَيْهِ فَقَالَ لَهَا: لَا أَجِدُ لَكِ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْئًا وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ السُّدُسُ ؛ فَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا. وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { قَضَى بِالسُّدُسِ لِلْجَدَّةِ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ } ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِيهِ عِنْدَ الِاجْتِمَاعِ. وَكَذَلِكَ لَمَّا جَمَعَ الصَّحَابَةَ فِي أَمْرِ الْوَبَاءِ بِالشَّامِ فَتَكَلَّمُوا مَعَهُ بِأَجْمَعِهِمْ وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ، مَا ذَكَرُوا فِي طَلَبِهِمْ الْحَقَّ فِي مَسْأَلَتِهِمْ للَّهِ كَلِمَةً وَلَا لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ، وَأَفْتَوْا وَحَكَمَ عُمَرُ، وَنَازَعَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْت لَوْ كَانَ لَكَ إبِلٌ فَهَبَطْت بِهَا وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ: إحْدَاهَا خِصْبَةٌ وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ ؛ أَلَيْسَ إنْ رَعَيْت الْخِصْبَةَ رَعَيْتهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْت الْجَدْبَةَ رَعَيْتهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، فَضَرَبَ الْمَثَلَ لِنَفْسِهِ بِالرَّعْيِ النَّاسِ بِالْإِبِلِ، وَالْأَرْضِ الْوَبِئَةِ بِالْعُدْوَةِ الْجَدْبَةِ، وَالْأَرْضِ السَّلِيمَةِ بِالْعُدْوَةِ الْخِصْبَةِ، وَلِاخْتِيَارِ السَّلَامَةِ بِاخْتِيَارِ الْخِصْبِ ؛ فَأَيْنَ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةُ

رَسُولِ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ ؟ أَيُقَالُ: قَالَ اللهُّ تَعَالَى: وَقَالَ رَسُولُ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا لَمْ يَقُولَا، فَذَلِكَ كُفْرٌ، أَمْ يُقَالُ: دَعْ هَذَا فَلَيْسَ للهِّ فِيهِ حُكْمٌ، فَذَلِكَ كُفْرٌ، وَلَكِنْ تُضْرَبُ الْأَمْثَالِ وَيُطْلَبُ الْمِثَالُ حَتَّى يَخْرُجَ الصَّوَابُ. قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: وَذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: { وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ }. وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَأَصْحَابُهُ حِينَ جَمَعُوا الْقُرْآنَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا مَوْضِعَ بَرَاءَةٍ، وَإِنَّ قِصَّتَهَا لَتُشْبِهُ قِصَّةَ الْأَنْفَالِ، فَنَرَى أَنْ نَكْتُبَهَا مَعَهَا وَلَا نَكْتُبُ بَيْنَهَا سَطْرَ { بِسْمِ اللهِّ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ }. فَأَثْبَتُوا مَوْضِعَ الْقُرْآنِ بِقِيَاسِ الشَّبَهِ. وَقَالَ عَلِيٌّ: نَرَى أَنَّ مُدَّةَ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ؛ لِأَنَّ اللهَّ تَعَالَى يَقُولُ: { وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا }. وَقَالَ: { وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ }. فَإِذَا فَصَلْتَهُمَا مِنْ ثَلَاثِينَ شَهْرًا بَقِيَتْ سِتَّةُ أَشْهُرٍ. وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: صَوْمُ الْجُنُبِ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ اللهَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ: { فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللهُّ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنْ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنْ الْفَجْرِ } فَيَقَعُ الِاغْتِسَالُ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَقَدْ انْعَقَدَ جُزْءٌ مِنْ الصَّوْمِ وَهُوَ فَاتِحَتُهُ مَعَ الْجَنَابَةِ، وَلَوْ سَرَدْنَا نَبْطَ الصَّحَابَةِ لَتَبَيَّنَ خَطَأُ الْجُهَالَةِ، وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ لِلْعُلَمَاءِ ؛ فَإِنْ عَارَضَكُمْ السُّفَهَاءُ فَالْعَجَلَةُ الْعَجَلَةُ إِلَى كِتَابِ نَوَاهِي الدَّوَاهِي، فَفِيهِ الشِّفَاءُ إِنْ شَاءَ اللهُّ تَعَالَى ". أحكام القرآن لابن العربي (٢ / ٣٥٧)، وقواه في عارضة الأحوذي (٦/ ٧٢ ـ ٧٣).

٤- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهذا الحديث في المساند والسنن بإسناد جيد". " مجموع الفتاوى" (١٣/ ٣٦٤)

٥- قال الذهبي: "مداره على الحارث بن عمرو وفيه جهالة عن رجال من أهل حمص عن معاذ فإسناده صالح". " سير أعلام النبلاء"

(١٨/ ٤١٧)، وقال: "الحارث بن عمرو ما هو بمجهول، بل روى عنه جماعة وهو صدوق إن شاء الله... وهذا حديث حسن الإسناد، ومعناه صحيح فإن الحاكم مضطر إلى الاجتهاد". " تلخيص العلل المتناهية" (ص/ ٢٦٩)

٦- قال العلامة ابن القيم: "فهذا حديث إن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حدث له الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم ولو سمي كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم ولا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك.

كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث، وقال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به. قال أبو بكر الخطيب وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة.

على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله " لا وصية لوارث ". وقوله في البحر: " هو الطهور ماؤه الحل ميتته ". وقوله: " إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادا البيع ".وقوله: " الدية على العاقلة "، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد ولكنها لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها". " إعلام الموقعين"

(١/ ٢٠٢)

٧- قال ابن كثير: "هذا الحديث في المسند والسنن بإسناد جيد كما هو مقرر في موضعه" " مقدمة تفسيره " (١/ ٤).

٨- قال الحافظ ابن رجب: "وتكلم داود في إسناد حديث معاذ ورده ودفعه من أجل أنه عن أصحاب معاذ ولم يسموا. وحديث معاذ صحيح مشهور رواه الأئمة العدول وهو أصل في الاجتهاد والقياس على الأصول وسائر الفقهاء". " جامع العلوم والحكم" (٢/ ٧٧)

٩- قال السبكي: "ثم الحديث رواه أبو داود والترمذي وهما من دواوين الإسلام والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحاح عليهما لا سيما سنن أبي داود" " طبقات الشافعية" (٥/ ١٨٨)

١٠- صححه إمام الحرمين الجويني، لكنه وهم فجزم بأنه مدون في الصحاح، فقال: "وهو مدون في الصحاح وهو متفق على صحته". كتابه "البرهان" (٢/ ٥٠٥) اهـ

وقد تعقبه الذهبي و غيره.

قال الحافظ الذهبي: "وكان أبو المعالي مع تبحُّره في الفقه وأصوله لا يدري الحديث ذكر في كتاب " البرهان" حديث معاذ في القياس فقال: هو مدوَّنُ في الصّحاح متَّفق على صحّته كذا قال، وأنّا له الصّحّة ومداره على الحارث ابن عمرو مجهول عن رجالٍ من أهل حمص لا يدري من هم عن معاذ". "تاريخ الإسلام" (٣٢/ ٢٣٢)

وقال: "كان هذا الإمام مع فرط ذكائه وإمامته.. لا يدري الحديث

كما يليق به لا متناً ولا إسناداً ذكر في كتاب البرهان حديث معاذ في القياس فقال هو مدون في الصحاح متفق على صحته. بل مداره على الحارث بن عمرو وفيه جهالة عن رجال من أهل حمص عن معاذ فإسناده صالح". " سير الأعلام" (١٨/ ٤١٧)

١١- قال الشوكاني: "وهو حديث صالح للعمل به كما بيناه في غير هذا الموضع" " السيل الجرار" (٤/ ٣٠٣)ـ

١٢- قال الإمام ابن باز: « ولما بعث معاذا وفدا إلى اليمن قال له: "إن عرض لك قضاء فبم تحكم" ؟ قال: أحكم بكتاب الله، قال: فإن لم تجد"، قال: فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "فإن لم تجد"، قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضربه صلى الله عليه وسلم في صدره وقال: "الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله »، رواه الإمام أحمد وجماعة بإسناد حسن". مجموع فتاوى ابن باز (٣٠) جزءا (٢٤ / ٢٢٩).

فهؤلاء الأئمة قووه، ورأوا أن الجهالة في هذا الموضع محتملة، وحكموا على إسناده بأنه جيد باعتبار استقامة متنه ودلالة الأصول والقواعد عليه.

وهذا يأخذ حكم روايات التابعين الذين لا يوقف على تعديل لهم منصوص عليه فيحكم على كل رواية لهم بحسب قرائنها إذا لم يخالفوا المحفوظ في الباب والأصول والقواعد، وهذه الرواية مؤيدة بدلالة الأصول عليها وموافقة القواعد لها.

وقال الإمام ابن القيم لما ذكره في جملة من الأحاديث التي تكلم في

أسانيدها: "وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد ولكنها لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها". إعلام الموقعين" (١/ ٢٠٢)

وهذا هو الراجح والله أعلم، سيما وأن له شواهد موقوفة بأسانيد جياد من حديث ابن مسعود وعمر رضي الله عنهما تدل على أن عليه العمل.

المبحث الرابع

دراسة إسناد أبي داود المرسل والموصول، في أربعة مطالب

?لمطلب? لأ?: ??سة ?سنا??بي ????لمرسل:

حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بن الحارث بن سخبرة الحَوْضي أبو عمر:

ثقة ثبت، سبقت ترجمته.

شعبة بن الحجاج بن الوَرْد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث.

روى عن: جعفر الصادق وأيوب والأعمش وقتادة وهشام بن عروة وخلق كثير.

وعنه: أيوب والأعمش ويحيى القطان وابن مهدي ووكيع وابن المبارك وخلق. ثقة ثبت، قال الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. وروى له الجماعة. ومات سنة ستين ومئة، وله سبع وسبعون سنة.

انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢٤٤/ ر٢٦٧٨)،، تاريخ بغداد (٩/ ٢٥٥)، تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩)، التقريب (٢٦٦).

أَبو عَوْن محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقفي الكوفي الأعور.

روى عن جابر بن سمرة وطائفة.

وعنه شعبة ومسعر.

ثقة: قال ابن سعد وابن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي ويعقوب بن سفيان: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر:

"ثقة". ومات سنة ست عشرة ومائة. وأخرج له الجماعة سوى ابن ماجه.

انظر: **المعرفة والتاريخ (٣/ ١٠٠)، والعلل ومعرفة الرجال (١/ ٥٨) ترتيب ثقات للعجلي (٤٨)**، " تهذيب الكمال" (٢٦/ ٣٨)، و" تهذيب التهذيب" (٩/ ٢٨٦)، و " التقريب" (ص/ ٤٩٤).

الْحَارِث بْنِ عَمْرٍو ابْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ الثقفي:

روى عن أناس من حمص عن معاذ. وعنه أبو عون الثقفي محمد بن عبيدالله الثَّقَفِيِّ، ولا يُعْرف إلا بهذا. قال الإمام البخاري: "الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ، وعنه أبو عون لا يصح ولا يعرف إلا بهذا مرسل ". التاريخ الكبير" (٢/ ٢٧٧). وذكره مسلم فيمن تفرد بالرواية عنه أبو عون. وذكره العقيلي، وابن الجارود، وأبو العرب القيرواني في الضعفاء. وذكره ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين، ولم يذكر له راوياً سوى أبي عون. وقال الذهبي في الميزان: "تفرد به أبو عون محمد بن عبيدالله الثقفي، عن الحارث بن عمرو الثقفي ابن أخي المغيرة، وما روى عن الحارث غير أبي عون، فهو مجهول". ولكن الذهبي قال في " تلخيص العلل": "ما هو بمجهول، بل روى عنه جماعة وهو صدوق إن شاء الله". وقال ابن حجر: "مجهول". وأخرج له أبو داود والترمذي. مات بعد المائة، ذكره البخاري في التاريخ الأوسط في فصل: من مات بين المائة إلى عشر ومائة.

انظر: التاريخ الكبير٢/ ٢٧٧، التاريخ الأوسط١/ ٣٠٤،" المنفردات والوحدان" (رقم/ ٨٣٧)، الضعفاء الكبير للعقيلي١/ ٢١٥، الكامل لابن عدي٢/ ١٩٤، و" تهذيب الكمال" (٥/ ٢٦٦)، ميزان الاعتدال ٢/ ١٧٥، و" الكاشف" (١/ ٣٠٤)، و " تلخيص العلل المتناهية" (ص/ ٢٦٩)، و " تهذيب التهذيب" (٢/ ١٣٢)، و " التقريب"

(ص/ ١٤٧).

أُنَاس مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: لم يتبين لي تحديدهم.

وهم غير مسمين، ولا يضرهم فقد قال العلامة ابن القيم: "هذا حديث إن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حدث له الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم ولو سمي كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم ولا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث، وقال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به. قال أبو بكر الخطيب وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة " إعلام الموقعين" (١/ ٢٠٢).

ولم أقف على تسمية أحد منهم، إلا في رواية مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ المصلوب عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ - رضي الله عنه - قَالَ: لَمَّا بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: "لَا تَقْضِيَنَّ وَلَا تَفْصِلَنَّ إِلَّا بِمَا تَعْلَمُ فَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْكَ أَمْرٌ فَقِفْ حَتَّى تَبَيَّنَهُ أَوْ تَكْتُبَ إِلَيَّ فِيهِ".

ومُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ المصلوب: كذاب وضاع ستأتي الإشارة إلى روايته، فلا نفع في روايته ولا تغنى شيئاً.

وعَبد الرحمن بن غَنْم الأَشْعري: ثقة مِنْ كبار التابعين، أَدْرَك زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وَلَمْ يَرَه على الصحيح.

روى عن عُمر، وَعُثْمَان، وَعَلي رضي الله عنهم، ومعاذ بن جبل وغيرهم. وروى عنه مَكْحول الشَّامِي، وَشَهْر بن حَوْشَب، وَرَجَاء بن حَيْوَة، وغيرهم.

مُخْتَلَفٌ في صُحْبته: فقال الليث بن سَعْد، وَابن لَهِيعَة، وَالبخاريّ: له صُحْبة. وَقال ابن يونس: كَانَ مِمَّنْ قَدم عَلى رَسول الله صلى الله عليه وسلم مِنْ اليمن في السفينة. وَقال أَحْمد: أَدْرَك النبي صلى الله عليه وسلم وَلَمْ يَسْمع مِنْه. وَقال العِجْلي: ثقة، تابعي مِنْ كبار التابعين. وَقال أبو حَاتم: جَاهِلى ليستْ له صُحْبة. وَذَكَره ابن حبان في ثقات التابعين، وَقال: زعموا أَنَّ له صُحْبة، وَليس ذَلك بصَحيح عندي. وَقال ابن عَبدالبر: جَاهِلي، كَان مُسْلماً على عهد رَسول الله صلى الله عليه وسلم وَلَمْ يَرَه، وَلَمْ يَفِد إليه، وَلازَمَ مُعَاذ بن جَبَل رضي الله عنه منذ بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، إلى أَنْ مَات في خلافة عُمر ﷺ. وأَخْرج له البخاريّ تَعْليقاً، وَالأَرْبعة. ومَات سنة ٧٨هـ.

انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢٤٧/ ٨٠٨)، وترتيب معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٨٥/ ١٠٦٧)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٧٤/ ١٣٠٠)، والثقات لابن حبان (٥/ ٧٨)، والاستيعاب لابن عبدالبر (٢/ ٣٩٠/ ١٤٥٧)، وتهذيب الكمال للمزي (١٧/ ٣٣٩/ ٣٩٢٨)، والكاشف للذهبي (١/ ٦٤٠/ ٣٢٨٨)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٢/ ٥٤٣)، وتقريب التهذيب له (ت٣٩٧٨).

?لمطلب?لثاني: ???سة?سنا??بي ????لموصو?:

مُسَدَّدٌ بن مُسَرْهَد بن مُسربَل الأسدي أبو الحسن البصري.

روى عن حماد بن زيد، وعبد الله بن يحيي بن أبي كثير، وعيسى بن يونس، ويحيى القطان وغيرهم. وعنه البخاري، وأبو داود، وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، وغيرهم. ثقة حافظ، وثَّقه وأثنى عليه ابن معين، و العجلي، و النسائي، وغيرهم. وقال ابن حجر: ((ثقة حافظ)). وأخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي. ومات سنة ٢٢٨هـ.

انظر: ثقات ابن حبان ٩/ ٢٠٠، تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٤٣، تذكرة الحفاظ٢/ ٤٢١، سير أعلام النبلاء١٠/ ٥٩١، الكاشف ٢/ ٢٥٦، تهذيب التهذيب١٠/ ١٠٧، تقريب التهذيب ٢/ ٢٤٢،خلاصة الخزرجي ٣/ ترجمة (٧٣٩٧

يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ أبو سعيد القطان التميمي البصري الأحول:

ثقة متقن حافظ إمام قدوة سبقت ترجمته. شعبة بن الحجاج بن الوَرْد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث، سبقت ترجمته.

أَبُو عَوْنٍ محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقفي الكوفي الأعور.

ثقة، سبقت ترجمته.

الْحَارِث بْنِ عَمْرِو ابْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ الثقفي: مجهول، سبقت ترجمته.

نَاس مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ: لم تتبين لي أسماؤهم، وعددهم يقوي أمرهم

كما نبه إليه ابن القيم في كلامه المتقدم.

معاذ بن جَبَل بن عمرو بن أوس الأنصاري أبو عبد الرحمن الخزرجي.

من أعيان الصحابة والإمام المقدّم في علم الحلال والحرام، وكان رضي الله عنه شاباً جميلاً سمْحاً من خير شباب قومه. شهد المشاهد كلّها مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمّره النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على اليمن. روى عنه ابن عبّاس وابن عمر وابن أبي أوفى الأشعري، وآخرون من كبار التابعين، وأخرج حديثه الجماعة. ومات بطاعون عمواس بالشام سنة ثماني عشرة.

انظر: الاستيعاب ٣/ ٤٦٠، تاريخ دمشق ٥٨/ ٣٨٣، الإصابة ٩/ ٢١٩.

?لمطلب?لثالث:?لحـ كـ م على?سنا? ??بي ???:

أما الأول فمرسل صح إسناده إلى شعبة.

وأما الثاني فصح إسناده إلى شعبة، وهذا الذي يظهر أن شعبة يرويها مرسلاً وهو أكثر أحواله، ويرويه موصولاً.

وكلا الإسنادين فيهما مجهول وهو أَبُو عَوْنٍ محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقفي الكوفي الأعور، وأما أصحاب معاذ فالصواب تقوية أمرهم لأنهم عدد من أصحاب معاذ كما نبه إليه ابن القيم في كلامه المتقدم.

والذين قووا هذا الإسناد الموصول فبإعتبار أنها رواية احتفت بمجموع قرائن تقويها منها موافقتها للأصول الشرعية، وأن عليها العمل،

وصحة معناها، وأن الأمة تلقتها بالقبول. إضافة لرأي من يوثق أصحاب معاذ سيما وأنهم عدد.

وهذا هو الراجح والله أعلم، سيما وأن له شواهد موقوفة بأسانيد جياد من حديث ابن مسعود وعمر رضي الله عنهما تدل على أن عليه العمل.

?لمطلب?لر?بع: متابعاته ?شو?هد?:

الحديث له متابعات منها الواهي المطرح ومنها مرسل بإسناد صحيح:

١- متابعة واهية جداً، عن عبد الرحمن بن غنم، قال: حدثنا معاذ بن جبل به مرفوعاً:

أخرجها ابن ماجه (مقدّمة السنن ١/ ٢١ رقم ٥٥)، وسعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في المغازي (تحفة الطالب لابن كثير ٣٩)، والجرجاني (تاريخ جرجان ٣٩٨) وابن عساكر (تاريخ دمشق ٥٨ / ٤٠٨) من طريق يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن سعيد بن حسان المصلوب.

وأخرجها ابن عساكر (تاريخ دمشق ٥٨ / ٤٠٨) من طريق سليمان الشاذكوني، عن الهيثم بن عبد الغفار، عن سبرة بن معبد كلاهما – المصلوب، وسبرة – عن عبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم، قال: حدثنا معاذ بن جبل، قال: لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن" فذكر الحديث بنحوه واختصره الشاذكوني وأبهم سعيد بن يحيى الأموى: محمد بن سعيد بن حسان المصلوب فقال: "عن رجل".

ومحمد بن سعيد بن حسان بن قيس القرشي الأسدي المصلوب.

روى عن: عبادة بن نسي، وعبد الرحمن بن غنم وغيرهما. وعنه: مروان بن معاوية، وأبو معاوية الضرير وغيرهما، روى له الترمذي، وابن ماجه. وضاع، قال أحمد: قتله أبو جعفر في الزندقة، حديثه حديث موضوع، وكذا ذكر أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري وغيرهم أنه قتل في الزندقة. وذكر أحمد أنه كان يضع عمداً. وذكره النسائي في الكذابين المعروفين بوضع الحديث. بل ذكر هو عن نفسه أنه كان يضع، فقال: إذا كان الكلام حسناً لم أبال أن أجعل له إسناداً. وقال البخاري: ترك حديثه. وقال ابن معين: منكر الحديث، وليس هو كما قالوا: صلب في الزندقة، ولكنه منكر الحديث. وكلام الأئمة فيه كثير. قال ابن حجر: "كذبوه، وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث. وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة وصلبه".

انظر: تاريخ الدوري ٢/ ٥١٨، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٨٠، التاريخ الكبير ١/ ٩٤، الجرح والتعديل ٧/ ٢٦٢، تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٦٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٥٧٢، التقريب ٥٩٠٧

والهيثم بن عبد الغفار الطائي:

وضاع، قال ابن مهدي فيه: "يضع الحديث".

انظر: الجرح والتعديل (٩ / ٨٥)، الضعفاء للعقيلي (٤ / ٣٥٧)، الكامل في الضعفاء (٧ / ١٠٥)، المغني في الضعفاء للذهبي (ص: ٨٩)، ميزان الاعتدال (٤ / ٣٢٣)، لسان الميزان لابن حجر (٨ / ٣٥٩).

وسليمان بن داود المنقري الشاذكوني أبو أيوب البصري.

كذبه عدد من الأئمة منهم ابن معين، وصالح جزرة، وأبو زُرعة

وغيرهم ، وهو مع هذا متهم بالمجون والفسق. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وتوفي سنة (٢٣٤).

انظر: الجرح والتعديل (٤ / ١١٤) الكامل في الضعفاء (٣ / ١١٤٢) تاريخ بغداد (٩ / ٤٠)، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٦٧٩) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٠٥) اللسان (٣ / ٨٤)

٢- متابع مرسل: عن أَحْمَد بْن عبيد بْن إسحاق الشيباني، عَن أبي عون، عَن رجل من ثقيف (وهو الذي جاء في الطرق السابقة مسمى: الحارث بن عمرو الثقفي ابن أخي المغيرة بن شعبة) مرسلاً:

أخرجه الوكيعي (أخبار القضاة ١ / ٩٨) قال: "حَدَّثَنِيْ أَحْمَد بْن عبيد بْن إسحاق الشيباني، عَن أبي عون، عَن رجل من ثقيف؛ قال: بعث رَسُوْلُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذاً إِلَى اليمن؛ فَقَالَ لَهُ: كيف تقضي ؟ قال: أقضي بما فِي كتاب الله" ثم ذكره بنحوه.

٣- متابع مرسل: عن أبي معاوية، عن أَحْمَد بْن عبيد بْن إسحاق الشيباني، عن محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقفي أبو عون الكوفي الأعور مرسلاً:

أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٣٥٨) فقال: "حدثنا أبو معاوية، عن الشيباني، عن محمد بن عبيد الله الثقفي قال: "لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا إلى اليمن قال: يا معاذ ! بم تقضي ؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن جاءك أمر ليس في كتاب الله ولم يقض فيه نبيه ولم يقض فيه الصالحون ؟ قال: أؤم الحق جهدي، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحمد الله الذي جعل رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي

بما يرضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ".

وقد روي من أوجه قوية السند موقوفة على بعض الصحابة، منهم:

١- حديث عبد الله بن مسعود:

فقد روى سليمان بن مهران الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود أنه قال: "إنه قد أتى علينا زمان ولسنا نقضي هنالك، ثم إن الله عز وجل قدر علينا أن بلغنا ما ترون، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم، فليقض بما في كتاب الله.

فإن جاء أمر ليس في كتاب الله، فليقض بما قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم. فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم، فليقض بما قضى به الصالحون، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله، ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم، ولا قضى به الصالحون، فليجتهد رأيه، ولا يقول: إني أخاف وإني أخاف، فإن الحلال بين وإن الحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك".

أخرجه: النسائي (٨/ ٢٣٠)، وابن أبي شيبة (٥/ ٣٥٩)، وقد أخرج ابن حجر هذا الحديث في كتابه موافقه الخبر الخبر: ١/ ١١٩ وقال: "موقوف صحيح".

٢- عمر بن الخطاب:

فقد روى سفيان، عن أبي إسحق الشيباني، عن عامر بن شراحيل الشعبي، عن شريح أنه كتب إلى عمر يسأله، فكتب إليه: "أن اقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، فاقض بما قضى به الصالحون.

فإن لم يكن ف يكتاب الله ولا في سنة رسول الله ولم يقض به الصالحون، فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيرا لك، والسلام عليكم".

وفي رواية علي بن مسهر عن أبي إسحق الشيباني: "فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة من رسول الله، فانظر ما اجتمع عليه الناس، فخذ به".

وفي رواية علي بن مسهر عن أبي إسحق أيضاً: "فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن في سنة رسول الله، ولم يتكلم فيه أحد قبلك، فاختر أي لاأمرين شئت، إن شئت أن تجتهد برأيك ثم تقدم فتقدم، وإن شئت أن تتأخر فتأخر، ولا أرى التأخير إلا خيراً لك".

أخرجه النسائي (٨/ ٢٣١)، والخطيب البغدادي (الفقيه والمتفقه: ١/ ١٦٦)، والدارمي (١/ ٦٠)، والبيهقي (١٠/ ١١٥). قال ابن حجر: "أخرجه الدارمي والبيهقي بإسناد صحيح" (موافقة الخبر الخبر: ١/ ١٢٠)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة على المبعوث بالخيرات والرحمات نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

ففي ختام هذا البحث حول (حديث بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل إلى اليمن) وقد قمت بتخريجه ثم بينت من خلال الدراسة الاختلاف الذي وقع فيه وصلاً وارسالاً كما وازنت بين كلام النقاد قبولاً ورداً.

كما أظهرت المكانة العلية لهذا الحديث ومن احتج به من الأئمة الأعلام أمثال الإمام الشافعي وأبو بكر العربي ابن تيمة والذهبي وابن القيم وابن كثير وابن رجب والسبكي وغيرهم رحمهم الله أجمعين، فهؤلاء الأئمة قووه، ورأوا أن الجهالة في هذا الموضع محتملة، وحكموا على إسناده بأنه جيد باعتبار استقامة متنه ودلالة الأصول والقواعد عليه.

أسال الله تعالى أن في ختام هذا البحث أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم فما كان فيه من صواب فمن الله وحده وما كان فيه من خطأ وتحلريف فمني والشيطان وأستغفر الله إنه هو الغفور الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لعلاء الدين بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣م.
- بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي: علي بن محمد، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لعبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، تحقيق: شكر الله قوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص بن شاهين: عمر بن أحمد الواعظ، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السفلية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق:

أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

- التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محي الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥م.
- تذكر الموضوعات، لمحمد بن طاهر الفتني الهندي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ.
- تفسير القران العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تحقيق: صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر الكتاني العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد

الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- كتاب الثقات، لمحمد بن حبان، أبي حاتم البستي، دار المعارف العثمانية بحيدر أباد، الطبعة أولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، الرياض.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- جامع العلوم والحكم، لابن رجب، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الجرح والتعديل، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الفكر.
- ذكر أسماء من تكلم يه وهو موثق، للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد الميادينى، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق زياد منصور، دار العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، تحقيق: محمد العمري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن زيد القزويني، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، الرياض.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، الرياض.
- سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم المدني، دار المحاسن للطباعة، القاهرة.
- سنن سعيد بن منصور، للإمام الحافظ سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- السنن الصغرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مصورة عن الطبعة الهندية، دار المعرفة، بيروت.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٩م.

- سنن النسائي الصغرى، للإمام النسائي، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، الرياض.
- السنن المأثورة، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: د/ عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م، وأيضاً بتحقيق: همام سعيد، دار العطاء، الاردن الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- شعب الإيمان، للبيهقي، أحمد بن الحسين، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ- ١٩٩٧م.

- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- كتاب الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- طبقات الشافعية، لعبدالوهاب السبكي، تحقيق: محمود الطناحي، والحلو، مطبعة عيسى الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ.
- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر، بيروت.
- ترتيب علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، بيروت ن الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- علل الحديث، للإمام أبي محمد عبد الرحمن الرازي، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، دار مؤسسة الريان، السعودية، الطبعة الثالثة ١٤٣٢ هـ.
- كتاب العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبدالله، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: طلعة قوج، وإسماعيل جراح أوغلي، المكتبة الإسلامية، اسطنبول، تركيا. وبتحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.
- كتاب العلل ومعرفة الرجال، برواية المروذي، تحقيق: وصي الله عباس، الدار السلفية، الهند، الأولى ١٤٠٨هـ
- العلل لعلي بن المديني، تحقيق الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م، وبتحقيق: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، الثانية ١٤٣٠هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- الفقيه والمتفقه، لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل العزازي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرون. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م. وطبعة دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- لسان الميزان، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مكتب التحقيق بإشراف محمد مرعشلي، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- كتاب المجروحين، لابن حبان البستي، تحقيق: حمدي عبد الحميد السلفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد قاسم، وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- المحلى، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم أبو محمد الظاهري، تحقيق، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- المدخل إلى السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، مصورة عن الطبعة الهندية، دار المعرفة، بيروت. وبتحقيق: يوسف المرعشلي، دار المعرفة. وبتحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١١هـ.

- مسند أبي يعلى الموصلي، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود الشهير بأبي داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مسند الإمام أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مسند الدارمي، المعروف بسنن الدارمي، للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن الفضل بن بهرام الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسعد الداراني، دار المغنى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٢١هـ - ١٩٩٠م.
- المصنف، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: مختار الندوي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعد بن ناصر الشتري، وآخرون، دار العاصمة، الرياض الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد الحميد السلفي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.
- ترتيب معرفة الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد

العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعي، دار الوعي، ودار الوفاء الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- كتاب المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- المغني في الضعفاء، للإمام شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- كتاب موافقة الخبر في تخريج أحاديث المختصر، للحافظ علي بن أحمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمد عبد المجيد السلفي، وصبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.